الأمم المتحدة S/2009/270

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2009
Arabic
Original: English

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥٨ (٢٠٠٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وطلب إليّ أن أقدم بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩ تقريرا عن تنفيذ ولاية المكتب، بما في ذلك نتائج بعثة التقييم التقني التي أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبناء على ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/745) ويوجز استنتاجات بعثة التقييم التقني.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – عملية السلام

٢ – شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض إنجازات هامة في عملية السلام. ففي مؤتمر قمة عقده رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى في بوجومبورا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقعت حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية ورؤساء الدول الحاضرون إعلانا وافقت فيه قوات التحرير الوطنية على التشاور مع أعضائها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر بشأن تغيير اسم الحركة امتثالا للقانون البوروندي. ودعا الإعلان أيضا إلى بدء عملية نزع سلاح قوات التحرير الوطنية وتسريحها وإعادة إدماجها، وإلى إدماج قيادتها في الساحة السياسية، والتزم رئيس بوروندي نكورونزيزا بتخصيص ٣٣ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية لكبار أعضاء الحركة. كما جدد الرئيس التزامه بالإفراج عن سجناء تابعين لقوات التحرير الوطنية. وأسفر مؤتمر القمة عن اتخاذ إجراءات على عدة جبهات، مما أعاد تنشيط عملية السلام بعد أشهر من الركود.

010609 290509 09-34446 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وطلبت الرئاسة إلى رئيس قوات التحرير الوطنية، أغاثون روازا، أن يقدم بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر قائمة بأعضاء حركته الذين سيُنظر في ترشيحهم لشغل الوظائف المقترحة. بيد أن الحركة شددت على أن الحكومة ينبغي أن تستشيرها أولا بشأن رتب تلك الوظائف. وفي هذه الأثناء، أذنت الحكومة بالإفراج عن ٢٤٧ سجينا تابعا لقوات التحرير الوطنية، وبحلول ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت الآلية المشتركة للتحقق والرصد قد أشرفت على عملية الإفراج عن ١١٨ من هؤلاء السجناء. لكن الحركة تصر على أن وزارة العدل وافقت على الإفراج عن ٤٢٢ سجينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي شباط/فبراير، أفادت وزارة العدل بأن القائمة قيد الاستعراض و لم ترد منذ ذلك الوقت تقارير عن إحراز أي تقدم.

٤ - وتمشيا مع الالتزامات المنصوص عليها في إعلان مؤتمر القمة، عقدت قيادة الحركة في ٤ كانون الثاني/يناير سلسلة من الاجتماعات مع أعضائها في خمس محافظات من أجل التشاور معهم بشأن تغيير اسم الحركة. وأعربت الغالبية العظمى من أعضائها عن قبولها لمبدأ تغيير اسمها امتثالا للشروط القانونية المحددة لاعتماد حزب سياسي. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أصدر السيد روازا إعلانا بارزا يفيد بأن الحركة قد غيرت اسمها من ''حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية'' إلى ''قوات التحرير الوطنية''. وبإزالة عنصر الإحالة إلى الهوية العرقية، أُزيلت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية التي حالت دون إحراز تقدم في عملية السلام. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، توصلت الحكومة وقوات التحرير الوطنية إلى حل مسألة أخرى من المسائل الرئيسية العالقة إثر اتفاقهما على استخدام نسب السلاح للمقاتلين المعتمدة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أساسا للمناقشات بشأن نزع سلاح أعضاء الحركة وإدماجهم.

٥ - وفي يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد الميسر الجنوب أفريقي، شارل نكاكولا، اجتماعا لمدة يومين بين الحزبين وفريق المبعوثين الخاصين لبوروندي في بوجومبورا من أجل استعراض التقدم المحرز في عملية السلام ومناقشة المسائل العالقة. ورحب المبعوثون الخاصون بالخطوات التي أُحرزت منذ مؤتمر القمة المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر، لكنهم شددوا على أن الحكومة وقوات التحرير الوطنية تتحملان المسؤولية الرئيسية عن تجاوز العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وأفاد الميسر بأن فريق الحماية المباشرة الخاص بفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي سيواصل توفير الأمن إلى القيادات العليا في قوات التحرير الوطنية إلى آخر عام ٢٠٠٩ وأن ولايتي مكتب التيسير وفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي ستُمددان إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتُوج الاجتماع باعتماد إعلان بوجومبورا الذي يعكس التزامات محددة زمنيا لكل من

الحكومة وقوات التحرير الوطنية بشأن: (أ) بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير؛ و (ب) الإفراج عن باقي السجناء التابعين لقوات التحرير الوطنية بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير؛ و (ج) فصل الأطفال المرتبطين بمقاتلي قوات التحرير الوطنية وتسريحهم بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير؛ و (د) تقديم طلب إلى وزارة الداخلية التماسا لاعتماد قوات التحرير الوطنية في الساحة السياسية.

٦ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، قدمت قوات التحرير الوطنية إلى وزارة الداخلية طلب التسجيل كحزب سياسي. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة عدة بيانات تذكّر فيها بأن تسجيل قوات التحرير الوطنية لن يتم إلا بعد اكتمال الفصل بين أجنحتها السياسية والعسكرية. وفي منتصف آذار/مارس، عقب اجتماعات عقدها مع الرئيس نكورونزيزا ورئيس قوات التحرير الوطنية، دعا الميسر إلى بدء تجميع مقاتلي الحزب ونزع سلاحهم، وبدأ إثر ذلك التجميع الرسمي لقوات التحرير الوطنية، حيث قام ٤٧٥ ٣ عنصرا، في مرحلة أولى، بنزع سلاحهم طوعا ونُقلوا إلى منطقة التجميع في روبيرا في ١٦ آذار/مارس.

٧ - وفي حين تواصلت المفاوضات بشأن إدماج قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن والدفاع، ظل عدد الأسلحة التي تخلت عنها قوات التحرير الوطنية محدودا. وفي ٢ نيسان/أبريل، أعادت الحكومة فتح مركز التسريح في جيتيغا من أجل استيعاب أول فوج مكون من ١١٢ طفلا جرى فصلهم عن مقاتلي قوات التحرير الوطنية. وكان فصل الأطفال يمثل لبنة أساسية في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

٨ - وفي ٨ نيسان/أبريل، عقد الميسر اجتماعا للمديرية السياسية في بريتوريا، حضره رئيس قوات التحرير الوطنية روازا وممثلون حكوميون. وفي تطور بارز آخر، اتفقت الأحزاب الوطنية على إدماج ٥٠٠ ٣ عنصر من عناصر قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن والدفاع، في حين سيجري تسريح ٠٠٠ ٥ عنصر وسيُعامل ٠٠٠ ١١ عنصر، من بينهم ٠٠٠ ١ امرأة، بوصفهم بالغين مرتبطين بالقوات، وتُمنح لهم إعانات لمساعدتهم على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. ومُنحت مساعدات خاصة للنساء تمشيا مع روح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبناء على التقدم الذي أحرزته اللجان الرفيعة المستوى المشتركة بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية، التزمت الحكومة مجددا بأن تعجل بالإفراج عن باقي السجناء التابعين لقوات التحرير الوطنية. وتم التوصل إلى اتفاق من أجل الإسراع بملء ٣٣ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية وفقا للإعلان المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما تم الاتفاق على اعتماد قوات التحرير الوطنية بوصفها حزبا سياسيا بمجرد تسليم أسلحتها إلى فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي.

٩ - وفي اجتماع المديرية السياسية نفسه، اقتُرح إنشاء شراكة من أجل السلام في بوروندي تكون بمثابة هيكل يخلُف مكتب التيسير من أجل رصد استكمال عملية السلام والمساعدة في كفالة استدامة المكاسب المحققة. وسيضم هذا الهيكل في عضويته المديرية السياسية وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفريق المبعوثين الخاصين لبوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وسيواصل الميسر والمجتمع الدولي مناقشة ولاية هذا الهيكل وتكوينه في بوروندي في اجتماع من المقرر أن يعقد في ٢٧ أيار/مايو.

١٠ - واتخذت خطوة بالغة الأهمية في عملية السلام عندما قام رئيس قوات التحرير الوطنية بنزع سلاحه والانضمام إلى قائمة المسجلين في عملية التسريح في احتفال عام جرى في ١٨ نيسان/أبريل. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قام مقاتلو قوات التحرير الوطنية في مناطق ما قبل التجميع بتسليم ما تبقى لديهم من أسلحة إلى فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي اليوم نفسه، صدّق مكتب التيسير رسميا على نزع سلاح قوات التحرير الوطنية، واعتمدت وزارة الداخلية قوات التحرير الوطنية بوصفها الحزب السياسي الثاني والأربعين في بوروندي.

١١ - وبحلول ٢٢ نيسان/أبريل، نُقلت عناصر قوات التحرير الوطنية المقرر إدماجهم إلى مرافق عسكرية ومرافق للشرطة. وكان من بينهم ٣٩٠ عنصرا تم اختيارهم للالتحاق بوحدة الحماية المشتركة التي ستوفر الأمن لقادة قوات التحرير الوطنية عقب مغادرة فريق الحماية المباشرة الخاص بفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي.

١٢ - وسعيا إلى تقديم دعم فعال لعملية نزع سلاح عناصر قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم عقب اختتام برنامج البنك الدولي المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قامت جهات فاعلة متعددة بتوجيه ودعم إنشاء تشكيلة جديدة مؤلفة من ثلاثة أجزاء هي: (أ) التجميع ونزع السلاح والتحقق تحت قيادة الآلية المشتركة للتحقق والرصد، بدعم من مكتب التيسير والاتحاد الأفريقي والحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، و (ب) التسريح وإعادة الإدماج بقيادة فريق التنسيق التقني التابع للّجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج و إعادة الإلحاق، بدعم من البنك الدولي؛ و (ج) استراتيجية طويلة الأجل من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم المحلية، يجري وضعها تحت قيادة الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين آخرين.

١٣ - وشرعت وكالات الأمم المتحدة في وضع اللبنات الأساسية للعمل الذي ستضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين من قوات التحرير الوطنية اجتماعيا واقتصاديا في الأجل الطويل، وذلك من خلال بدء مشروع تجريبي يموله صندوق بناء السلام في نيسان/أبريل. ويشمل المشروع تقديم الدعم من أجل إعادة إدماج الفئات المتضررة من التراع في عدة محافظات، وتعزيز قدرات الدولة في مجال وضع وتنسيق برنامج وطني لإعادة الإدماج.

باء - التطورات السياسية

١٤ - أبلغت مجلس الأمن في تقريري السابق بشأن استمرار الحاجة إلى إقامة حوار سياسي شامل بين الحزب الحاكم للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والمعارضة السياسية، وبشأن حالات قامت فيها السلطات المحلية بعرقلة أنشطة الأحزاب السياسية المعارضة بوسائل منها فض الاجتماعات والتخويف. وفي حين يستمر ورود تقارير عن أعمال العرقلة، تحسّنت الأجواء السياسية بعض الشيء خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد التوصل إلى حلول توافقية بشأن تكوين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشائها. وقد جاء ذلك عقب نداءات متكررة من المعارضة السياسية والمجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، من أجل إقامة حوار شامل واحترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية.

١٥ - واستمر القائمون على الإدارة المحلية ممن ينتمون إلى الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (حزب الدفاع عن الديمقراطية)، في فرض قيود على حرية الأحزاب السياسية المعارضة في عقد اجتماعاتها، رغم أن أمرا لوزير الداخلية يذهب بعيدا في تقييد أنشطة الأحزاب السياسية والجمعيات أُلغي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ووردت تقارير أيضا عن تدمير أو مصادرة رموز أحزاب المعارضة، كالأعلام مثلا. وفي الوقت نفسه، ارتُكبت أعمال إضرام النار في عدد من منشآت حزب الدفاع عن الديمقراطية، الأمر الذي أثار احتجاجات من أعضائه.

١٦ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب عدد من الأطراف عن القلق إزاء الأنشطة الرياضية التي يقوم بها الشباب من أعضاء الحزب الحاكم، بدعوى أن القصد من تلك الأنشطة هو ترويع السكان المحليين. واستجابة لذلك، طلب وزير الداخلية من المسؤولين الإداريين المحليين مراقبة أنشطة تلك الفئات. وفي شباط/فبراير، أعرب النائب الأول لرئيس الجمهورية عن تأييده لتلك الأنشطة التي يقوم بها شباب حزب الدفاع عن الديمقراطية معتبرا أنهم يساهمون بذلك في تعزيز الإحساس بالانتماء للمجتمع. غير أنه دعا القائمين على الإدارة

المحلية وأجهزة إنفاذ القانون إلى مراقبة تلك الأنشطة عن كثب للحيلولة دون التلاعب بها لخدمة أهداف سياسية. كما وردت تقارير عن تسجيل المسرّحين من مقاتلي حزب الدفاع عن الديمقراطية كأعضاء جدد من قبل حزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية (حزب الجبهة البوروندية) المعارض في مختلف المقاطعات. ووردت أنباء عن مقتل العديد منهم في الأسابيع التي تلت تسجيلهم.

١٧ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوما جديدا يحدد ولاية اللجنة الانتخابية وطريقة تنظيمها، ويحل هذا المرسوم محل سابقه الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وينص المرسوم الجديد على سلسلة من التدابير التي تزيد كثيرا من صلاحيات السلطة التنفيذية على اللجنة. ودعا الرئيس في ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى عقد دورة برلمانية استثنائية للموافقة على قائمة الخمسة الذين اختيروا لعضوية اللجنة. ولم يؤيد أي من مجلسي النواب قائمة الرئيس، بحجة عدم التشاور وعدم إشراك الجميع في اختيار أعضاء اللجنة. ودعت المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى إجراء مشاورات بشأن اختيار أعضاء اللجنة، وإعادة النظر في الإطار القانوني للانتخابات استعدادا لانتخابات عام ٢٠١٠. فاستجاب الرئيس نكورونزيزا لهذه النداءات وشرع في إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية الرئيسية، قدم على إثرها قائمة جديدة بأسماء أعضاء اللجنة، ووافق البرلمان على القائمة في ١٣ شباط/فبراير.

١٨ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس نكورونزيزا مرسوما لإعادة تشكيل مجلس الوزراء. وجرى بموجب المرسوم تعيين أربعة وزراء جدد ونقل بعض الوزراء إلى حقائب وزارية جديدة وترفيع نواب وزراء إلى منصب وزير. وكان رد فعل ساهوانيا - الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي واتحاد التقدم الوطني - اللذان يشاركان في الحكومة الحالية، بأن أكدا أن التشكيلة الوزارية الجديدة حسمت نزاعات سابقة حول الاختصاص بين الوزراء ونواب الوزراء.

١٩ - وفي ٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوما ثالثا يتعلق بتنظيم اللجنة الانتخابية وولايتها، يحل محل مرسوم كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويعدل الأحكام التي كانت مدعاة للقلق لدى المعارضة السياسية. وصدر في ١٣ آذار/مارس مرسوم آخر يعيَّن بموجبه رسميا أعضاء اللجنة الخمسة الذين وافق عليهم البرلمان.

٢٠ - ورغم التطورات المشجعة المتعلقة باللجنة الانتخابية، جددت الأحزاب السياسية المعارضة الإعراب عن قلقها إزاء استمرار فرض قيود على حريتها في تنظيم التجمعات وعقد الاجتماعات من قبل القائمين على الإدارة المحلية المنتمين إلى حزب الدفاع عن الديمقراطية.

وفي ٥ آذار/مارس، عقد وزير الداخلية اجتماعا مع ممثلي الأحزاب الـ ٢٩ المرخص لها، فانتهزوا تلك الفرصة للتنديد باستمرار فرض القيود. وعقد الوزير بعد ذلك مؤتمرا صحفيا في ١٨ آذار/مارس، ذكّر فيه بأن الحملة الانتخابية لم تبدأ بعد. وندد على وجه التحديد بحزب الجبهة البوروندية المعارض لتنظيمه ما يُزعم أنه حدث يدخل ضمن الحملة الانتخابية السابقة لأوانها. غير أن المعارضة السياسية أشارت إلى أن حزب الدفاع عن الديمقراطية الحاكم نظم العديد من المناسبات العامة.

٢١ - وفي ٢٩ آذار/مارس، عقد حزب الدفاع عن الديمقراطية مؤتمره العادي في كيانزا. وأسفر المؤتمر عن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للحزب تسمح لمجلس حكمائه الذي يرأسه الرئيس نكورونزيزا بتعيين مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية.

جيم - الحالة الأمنية

٢٢ - شهدت الحالة الأمنية في بوروندي، ولا سيما في المقاطعات الشمالية الغربية، بعض التحسن خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث أُحرز تقدم في عملية السلام. ولذلك عُدلت المرحلة الأمنية للأمم المتحدة من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الثالثة في مقاطعتي بوجومبورا الريفية وبوبانزا، وبذلك يكون البلد برمته قد دخل في إطار المرحلة الأمنية الثالثة. بيد أن الأنشطة الإجرامية التي يرتكبها من يُزعم أنهم عناصر من قوات التحرير الوطنية، ومقاتلون سابقون، وأفراد من قوات الأمن، وكذلك أفراد مسلحون مجهولون، ظلت منتشرة في جميع أنحاء البلد. ومن تلك الأنشطة الإجرامية عمليات القتل والاختطاف والاغتصاب والنهب والسطو المسلح، وشن هجمات بالقنابل اليدوية، ونصب كمائن، واندلاع حوادث عنف بسبب نزاعات على الأراضي.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وقع عدد من الحوادث، وكان بعضها عنيفا، تورطت فيها عناصر من قوات التحرير الوطنية ممن ينتظرون تسريحهم، أو ممن تبين أنهم غير مؤهلين للاستفادة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واعتُبر بدلا من ذلك أنهم ”كبار مرتبطون بقوات“، الأمر الذي يحد من مستوى استحقاقاتهم. وقد قُتل أحد أعضاء قوات التحرير الوطنية في تلك الحوادث. وكانت الجهود ما زالت تُبذل في نهاية نيسان/أبريل لتسريع عمليات التسريح والحد من توقعات الذين لم يبت في حالاتهم.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عدة مظاهرات، أغلبها كانت سلمية رغم أنها كانت غير مأذون بها، قام بها أفراد يزعمون أنهم كانوا يعملون سابقا في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأبلغت السلطات المحلية بالأمر بهدف منع تكرار حوادث العنف التي وقعت خلال مظاهرات سابقة من هذا النوع.

دال – الجوانب الإقليمية

٢٥ – اجتمع مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في بوجومبورا. واتفق الوزراء على إعادة فتح مصرف التنمية لدول منطقة البحيرات الكبرى. وأوصوا أيضا بتمتين علاقات التعاون بين الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت رواندا تخصيص مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لسداد رسوم عضوية بوروندي في جماعة شرق أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة بوروندي أن بلدها سينضم إلى الاتحاد الجمركي لجماعة شرق أفريقيا في تموز/يوليه.

ثالثا – الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٢٦ – حضر السفير أنديرس ليدن من السويد، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، اجتماع فريق المبعوثين الخاصين المعنيين ببوروندي في بوجومبورا في كانون الثاني/يناير. وأجرى السفير ليدن خلال زيارته مشاورات مع الحكومة، والسفارات المقيمة ذات العضوية في لجنة بناء السلام، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بشأن ما أُحرز من تقدم منذ زيارته السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأكد من جديد التزام لجنة بناء السلام بدعم عملية بناء السلام وتوطيده بالعمل في مجالات الدعوة وتعبئة الموارد وتنسيق الدعم الدولي.

٢٧ – وفي ٤ شباط/فبراير، قدمت الحكومة تقريرها المرحلي الثاني الذي تعده كل سنتين عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. واستعرضت لجنة بناء السلام ذلك التقرير، وأدرجت به توصيات محددة لجميع قطاعات الأنشطة. وأعربت اللجنة عن التزامها بما يلي: دعم تنفيذ عملية السلام؛ وتقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية عام ٢٠١٠ ورصد تلك الجهود؛ وحشد الدعم من أجل تحقيق إدماج اجتماعي واقتصادي مستدام لجميع المقاتلين المسرحين؛ وتشجيع الشركاء على تحسين مستوى تنسيق المساعدات؛ والعمل مع حكومة بوروندي لاستعراض واستكمال آلية الرصد والتتبع، بما يكفل على وجه الخصوص المواءمة بين عمليات الإطار الاستراتيجي ومضامين الورقة الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر.

رابعا – أنشطة توطيد السلام

ألف – الحكم الديمقراطي

٢٨ – نفذ المكتب المتكامل في الفترة الحالية عددا من الأنشطة للمساعدة في إنجاح الحوار الوطني، ودعم عمل البرلمان، ودفع عجلة الإصلاحات في الإدارة العامة، ودعم عملية اللامركزية، ومكافحة الفساد.

٢٩ – ودعم المكتب المتكامل المرحلة الثانية من مشروع ”أطر الحوار“ الذي يموله صندوق بناء السلام. وركزت هذه المرحلة على مساعدة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع خطط عمل لتعزيز الحوار باعتباره أداة للحكم وتوطيد السلام. وتوصل المشاركون في دورة نُظمت للأحزاب السياسية إلى توافق في الآراء على التركيز على جملة أمور من بينها تعزيز نظام الأحزاب السياسية، وتشجيع الحوار الدائم بشأن القضايا الوطنية، وتحسين الإطار القانوني للانتخابات. ومن النتائج الهامة الأخرى قرار هذه الأحزاب السياسية المرخص لها إنشاء منتدى دائم للحوار فيما بينها. ومن المتوقع أن تنشئ الحكومة هذا المنتدى رسميا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

٣٠ – ودعم المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتماد فريق عمل مشترك بين الوزارات ورقة خاصة باستراتيجية الإصلاح في ٣١ آذار/مارس. وتتناول الورقة المبادئ التوجيهية لإصلاح الإدارة العامة التي حددها منتدى الحوكمة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما ستوفر هذه الورقة أساسا تبني عليه الحكومة لتضع برنامجا رسميا لإصلاح الإدارة العامة.

٣١ – ومن أجل تعزيز فعالية البرلمان، وفر له المكتب المتكامل التدريب مع التركيز على تقوية إدارته. ودعم المكتب المتكامل أيضا صياغة ورقة تتعلق بالسياسة الوطنية الشاملة في مجال اللامركزية، وصودق على الورقة يوم ٢٦ آذار/مارس في حلقة عمل حضرها الرئيس نكورونزيزا والوزراء والبرلمانيون وحكام المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني. وبعد اعتماد الحكومة لتلك السياسة، سيجري تنفيذها وفق خطة عمل تمتد لثلاث سنوات. ودعم المكتب المتكامل أيضا حلقات عمل لتوعية المسؤولين الحكوميين وضباط الشرطة والقضاة وممثلي المجتمع المدني بشأن الإطار الوطني لمكافحة الفساد، وذلك في إطار مشروع لصندوق بناء السلام يركز على تعزيز آليات مكافحة الفساد.

باء – إصلاح قطاع الأمن، والأسلحة الصغيرة

٣٢ – ساعد المكتب المتكامل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دائرة الاستخبارات الوطنية في وضع الصيغة النهائية لمدونتها الأخلاقية وإعداد خطتها الاستراتيجية القطاعية الفرعية. كما وفر المكتب التدريب للبرلمان بشأن الإشراف المدني على قطاع الأمن، وقام، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتسليم ١٤ ثكنة عسكرية أُعيد تأهيلها إلى الحكومة.

٣٣ – وواصل المكتب المتكامل توفير التدريب لإذكاء الوعي بمسألة العنف القائم على نوع الجنس لوحدات الشرطة المتخصصة، وساهم في الدورات التي نظمها غيره من الشركاء الدوليين لتدريب الشرطة الوطنية البوروندية في إطار التحضير للانتخابات. كما وفر المكتب المتكامل التدريب بشأن الأخلاقيات والأدبيات المهنية، على نحو يعالج سوء سلوك الشرطة وتجاوزاتها وأساليب إجراء التحقيقات. وقُدمت المعدات اللوجستية، فضلا عن المركبات والمعدات المكتبية ومعدات الاتصالات، في إطار برنامج لصندوق بناء السلام يهدف إلى تحسين عملية إدارة موارد الشرطة الوطنية وتعزيز تواجدها في المجتمع المحلي.

٣٤ – وحيث إن تأخر نزع سلاح المدنيين يظل مصدر خطر كبير على الأمن العام، دعم المكتب إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بنزع سلاح المدنيين. وقد شرعت اللجنة، بدعم من المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ استراتيجية تواصلية تتعلق ببرنامجها الرامي إلى نزع سلاح المدنيين في بلدية بوجومبورا. وفي الوقت نفسه، واصلت الشرطة الوطنية إجراء عمليات التطويق والتفتيش من أجل مصادرة الأسلحة غير المشروعة. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، جُمع حوالي ٦٠٠ ٧ قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة وأتلفت تحت الإشراف المشترك للأمم المتحدة والحكومة.

٣٥ – وفي عام ٢٠٠٩، بدأ المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأهيل ثلاثة مستودعات للأسلحة تابعة للشرطة في بلدية بوجومبورا. وتواصلت الجهود المبذولة لدعم قوات الأمن والدفاع الوطنية في تنمية قدراتها المتعلقة بوضع علامات على الأسلحة وتعقبها وتخزينها وإتلافها.

جيم – حقوق الإنسان

٣٦ – على الرغم من التحسن المحدود الذي شهدته حالة حقوق الإنسان بصفة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الإفلات من العقاب من مصادر القلق الشديد، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس.

٣٧ - وتعرض خمسة أشخاص مصابين بالبرص للتشويه والقتل في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، مما يرفع إلى عشرة عدد الذين قتلوا من المصابين بالبرص منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد ألقت السلطات القبض على اثني عشر من المشتبه في تورطهم في عمليات القتل هذه.

٣٨ - وفي تقريري السابق، أبلغت المجلس بعدد من القضايا التي احتُجِز فيها أشخاص في حبس احتياطي بتهم التشهير بالدولة أو بمسؤولي الحزب الحاكم. وفي هذا السياق، جرت تبرئة ألكسيس سيندوهيج زعيم حركة التضامن والديمقراطية غير المسجلة، في ١١ آذار/مارس من تهم الافتراء على رئيس الدولة. وجرت أيضا تبرئة الصحفي جان - كلود كافومباكو في ١٨ آذار/مارس من جميع تهم التشهير الجنائي فيما يتصل بمقالة نشرها عن نفقات سفر الرئيس.

٣٩ - وفي الفترة بين ١٥ كانون الثاني/يناير و ١٦ شباط/فبراير، طُرِد من بوروندي ما لا يقل عن ١ ٤٠٦ أجانب يزعم إقامتهم بشكل غير شرعي، وهذا ما أدى إلى الإبلاغ عن حدوث عدد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أقر الوزراء المكلّفون بالعملية أمام البرلمان بأنه ارتكبت مخالفات أثناء عمليات الطرد، وأبلغوا أنه يجري اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بالقوانين والمراسيم ذات الصلة عند استئناف العمليات.

٤٠ - وفي ٨ نيسان/أبريل قُتِل إرنست مانيرومفا نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد غير الحكومية مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية. ولا يزال التحقيق جاريا ورحّب المسؤولون القضائيون بالدعم الذي يقدمه مكتب التحقيق الاتحادي في الولايات المتحدة (إف بي آي) والشرطة الدولية (الإنتربول).

٤١ - وأسدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى جانب الشركاء الآخرين، المشورة بشأن قيام البرلمان بتنقيح القانون الجنائي. وتضمّن هذا التنقيح عددا من السوابق المهمة من قبيل إلغاء عقوبة الإعدام، وتجريم التعذيب وكذلك أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك فإن الصيغة النهائية للقانون الجنائي المعتمد، الذي أصدره الرئيس في ٢٢ نيسان/أبريل، لا تزال تجرّم المثلية الجنسية مما يمثل مخالفة لالتزامات بوروندي في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٢ - وفي ختام الزيارة الحادية عشرة التي قام بها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي إلى البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أثنى الخبير على الحكومة على ما التزمت به بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل لبوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بتشكيل ”لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان امتثالا لمبادئ باريس ذات ولاية قوية“. وفي غضون

ذلك، نظم مكتب الأمم المتحدة، في إطار جهوده الرامية لدعم تشكيل اللجنة، حلقة عمل في كانون الثاني/يناير لأعضاء البرلمان وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين، بمشاركة مدعوّين من مؤسسات مماثلة في بلدان أفريقية أخرى. إلا أن مشروع القرار المتعلق بتشكيل اللجنة، الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لا يتفق مع مبادئ باريس، ولم يُعرض بعد على البرلمان لمناقشته.

٤٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة دوراته التدريبية في مجال قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لضباط الجيش والشرطة. ونظم المكتب أيضا عددا من المناسبات المخصصة لتعزيز الوعي العام بقضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان. وردا على استمرار التحديات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، عُقدت حلقة عمل لاستكشاف السبل التي يمكن بها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في سياق بوروندي. ونظم المكتب أيضا حوارا إذاعيا وبثّا إذاعيا مباشراً عن المشاغل المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، شارك فيه الوزراء والبرلمانيون والشرطة الوطنية والزعماء الدينيون وخبراء الأمم المتحدة.

دال - العدالة الانتقالية

٤٤ - في مجال العدالة الانتقالية، سلطت الضوء في تقاريري السابقة على القضايا العالقة مع حكومة بوروندي والمتعلقة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية، ولا سيما إنشاء محكمة خاصة ولجنة للحقيقة والمصالحة، كجزء من العملية التي بدأت بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥). ولم يتم التوصل إلى أية اتفاقات بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بإنشاء هاتين الآليتين، ومن أبرزها، عدم انطباق قاعدة التقادم على العفو فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛ والعلاقة بين اللجنة المقترحة للحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المقترحة؛ واستقلالية مدعي عام المحكمة الخاصة.

٤٥ - ونظرا لهذا التباين في الآراء، جرى التوصل إلى اتفاق مؤقت بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ سمح بإنشاء لجنة توجيهية ثلاثية للمضي قدما في المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وتواصل الأمم المتحدة، من خلال المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دعم التحضيرات المتعلقة بعقد هذه المشاورات الوطنية.

٤٦ - وفي انتظار نتائج المشاورات، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في إنشاء الآليات المقترحة، إذا أرادت الحكومة إعادة النظر في موقفها من القضايا العالقة المذكورة أعلاه، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء محكمة خاصة.

٤٧ - وشهد بدء المشاورات الوطنية المزيد من التأجيل لعدد من الأسباب، تشمل الصعوبات في تحقيق التوازن في التشكيلة العرقية والجنسانية للموظفين من أجل دعم تنفيذ المشروع. وتواصلت أنشطة التوعية مع مختلف أصحاب المصلحة. ومن المقرر الآن أن تبدأ المشاورات الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

هاء - العدالة

٤٨ - في قطاع العدالة، وبتمويل من صندوق بناء السلام، أنجز المكتب مشروعين بشأن تنفيذ الأحكام القضائية وبناء وتجديد ١٧ محكمة صلح. وجرى تدشين ما مجموعه ٣٣ محكمة صلح، موّلت الحكومة ١٦ منها. وأطلق مشروع رائد لتحسين إدارة المحاكم ومكاتب المدعين العامين في أربع مقاطعات، بطرق منها منح مركبات لتعزيز القدرة اللوجستية.

٤٩ - وقدم المكتب أيضا، إلى جانب الشركاء الآخرين، الدعم الاستراتيجي، من أجل إعداد استراتيجية وطنية لقضاء الأحداث ونظّم دورة لتدريب المدرِّبين في المسائل المتعلقة بقضاء الأحداث، للقضاة والشرطة والمرشدين الاجتماعيين. وقُدِّمت المساعدة أيضا إلى استعراض متعمق لإنشاء خدمات مساعدة قانونية، ساهمت في وضع خطة عمل بشأن تقديم خدمات المساعدة القانونية إلى أضعف الفئات. واستمر تدريب وبناء قدرات القضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين في مجالات أخرى. وشمل هذا إجراء دورة تدريبية على إدارة المحاكم وعلى آداب المهنة للقضاة، بالتزامن مع بدء مبادرة لتدوين قانون عن آداب المهنة للقضاة. ويدعم المكتب والشركاء الآخرون أيضا وزارة العدل في إجراء تقييم شامل لاحتياجات قطاع العدل.

واو - حماية الطفل

٥٠ - تحسنت حالة حماية الطفل تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك فقد تواصل الإبلاغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، وقتل الأطفال المصابين بالمهق (البرص)، واحتجاز الأطفال في المرافق نفسها التي يحتجز فيه الكبار. وواصل المكتب المتكامل واليونيسيف اضطلاعهما بأنشطة بناء القدرات وشاركا في فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها.

٥١ - ورصد المكتب واليونيسيف عن كثب حالة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في بوروندي واستمرا في دعوتهما للإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن الأطفال المرتبطين

بقوات التحرير الوطنية. وفي ٢ نيسان/أبريل، جرى فصل ١١٢ طفلا من الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، من بينهم طفلتان، ونقلوا إلى مركز تسريح جيتيغا الذي أعيد تأهيله حديثا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، جرى فصل ٢٢٨ طفلا آخر مرتبطين بالجناح العسكري لقوات التحرير الوطنية في مناطق ما قبل التجمع ونُقِلوا إلى مركز جيتيغا. وفيما يتعلق بالأطفال المرتبطين بالمنشقين المزعومين عن قوات التحرير الوطنية في راندا وبوراماتا، فقد كان ٦٩ منهم ينتظرون نقلهم إلى مركز تسريح جيتيغا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

زاي – وسائط الإعلام

٥٢ – قدم المكتب المتكامل التدريب للصحفيين في آداب المهنة والحريات الصحفية وكتابة تقارير التحقيقات. وفي آذار/مارس اقترح ممثلون عن وسائط الإعلام إجراء تعديلات على قانون الصحافة لعام ٢٠٠٣، بدعم من المكتب المتكامل والمجلس الوطني للاتصالات. وستوفر التغييرات المقترحة مرونة أكثر في الإطار القانوني الذي ينظم وسائط الإعلام. وفي غضون ذلك، تحسن التعاون بين وسائط الإعلام والمجلس الوطني للاتصالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي آذار/مارس، عقدت دار الصحافة البوروندية ومرصد الصحافة البوروندية والمجلس الوطني للاتصالات اجتماعا كان الغرض منه تعزيز الشراكات بين وسائط الإعلام والهيئات الحكومية ومناقشة دور وسائط الإعلام خلال العملية الانتخابية عام ٢٠١٠.

حاء – الشؤون الجنسانية

٥٣ – وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واصل المكتب المتكامل أنشطته في مجال الرصد والتدريب بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجاتها المحددة، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. وفيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي والجنساني، شارك المكتب المتكامل في إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية تهدف إلى تعزيز قدرات الهيئات الحكومية وقوات الدفاع والأمن في تناول حماية المرأة وحقوقها.

طاء – الحالة الإنسانية

٥٤ – لا يزال انعدام الأمن الغذائي يثير القلق ولا سيما في المقاطعات الواقعة شمال بوروندي حيث أدت الصدمات المناخية إلى موجات من الجفاف وتكرار انقطاع إنتاج الأغذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تسبّبت حالات نقص حادة في الأغذية في هجرة ١ ٣٨٥ من أرباب الأسر المعيشية إلى المقاطعات المجاورة وكذلك إلى راندا وأوغندا. واستجابة لهذه الحالات من نقص الأغذية، أشرف الرئيس نكورونزيزا والنائب الأول للرئيس على توزيع المساعدة الغذائية في كانون الثاني/يناير

وشباط/فبراير ٢٠٠٩. وبغية تحسين الأمن الغذائي ورفاه السكان، يقوم المكتب المتكامل بتنسيق أعمال الشركاء من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في وضع برامج متعددة القطاعات.

٥٥ - وأُحرز تقدم كبير في عمليات إعادة اللاجئين. ففي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عاد ٠٠٠ ١٠ لاجئ من جمهورية تترانيا المتحدة. وفي المجموع، عاد ٠٤٩ ٩٥ بوروندييا إلى بوروندي في ٢٠٠٨، وهو أكبر عدد من العائدين في سنة واحدة منذ أن بدأت عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن في ٢٠٠٢. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة للاجئين ورصدت حالتهم في كافة أرجاء البلد. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، تباطأت حركة العودة بشكل كبير نتيجة لطلب قدمته الحكومة بأن تتم إعادة بقية اللاجئين على مراحل للسماح للحكومة بتحسين قدرتها على الاستيعاب.

٥٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس، أُعلن في اجتماع ثلاثي شارك فيه وزير التضامن الوطني في بوروندي، ووزير الداخلية التترابي والمفوضية، عن استئناف عمليات عودة اللاجئين. ومن المتوقع أن يعود أكثر من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ في الأشهر القادمة.

٥٧ - وأحرزت الحكومة البوروندية وشركاؤها تقدما في وضع حلول لمسألة إعادة إدماج اللاجئين. وبالنسبة للعائدين الذين احتُلت أراضيهم، زادت اللجنة الوطنية للأراضي والأصول الأخرى التابعة للحكومة جهودها في جنوبي بوروندي لحل المنازعات من خلال تقاسم الأراضي. وفي موازاة ذلك، بدأت الحكومة بدعم من المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بالعمل على توطين العائدين الذين لا أراضي لهم في ثلاث قرى متكاملة أُنشئت حديثا. وأُحرِز تقدم أيضا في التخطيط لإنشاء ما يصل إلى إحدى عشرة قرية إضافية خلال عام ٢٠٠٩ في المقاطعات المحاذية لجمهورية تترانيا المتحدة.

ياء - الحالة الاقتصادية

٥٨ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير، أكمل صندوق النقد الدولي الاستعراض الأول للأداء الاقتصادي لبوروندي في إطار برنامج يدعمه ترتيب الثلاث سنوات لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. وأشاد صندوق النقد الدولي بأداء بوروندي في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وأعلن صرف ٩,٩ ملايين دولار، ليصل بذلك مجموع المصروفات في إطار البرنامج إلى ١٩,٩ مليون دولار. وفي ١٠ آذار/مارس، أصدر صندوق النقد الدولي وبوروندي التقرير المرحلي السنوي لعام ٢٠٠٨ عن ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ولاحظ التقرير التقدم المحرز والتحديات المتبقية في كل مجال من المجالات الرئيسية الأربعة المحددة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٥٩ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان ميزانية عام ٢٠٠٩، التي بلغت ٧٠٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتنطوي هذه الميزانية على زيادة بحوالي ٤٠ في المائة مقارنة مع ميزانية عام ٢٠٠٨. وهي تزيد من عجز بوروندي بمبلغ يقدر بـ ١٦,٦ مليون دولار، تتوقع السلطات تمويله عن طريق المساعدة الخارجية وتخفيف عبء الدين. وأعربت المنظمة غير الحكومية المسمّاة ''مرصد مكافحة الفساد وسوء الإدارة في المجال الاقتصادي'' عن استيائها لتخصيص ما ينيف عن ٥١ في المائة من ميزانية عام ٢٠٠٩ لتكاليف تصريف أعمال الحكومة، مما يحوّل الموارد بعيدا عن قطاعات من قبيل الزراعة والخدمات الاجتماعية.

٦٠ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أعلن البنك الدولي أن بوروندي استوفت شروط بلوغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك، ستلغى نسبة ٩٢ في المائة من ديون بوروندي المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي أحد التطورات ذات الصلة بالموضوع، أعلن نادي باريس في ١١ آذار/مارس إلغاء مجموع ديون بوروندي تجاه دائني نادي باريس، البالغة ١٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦١ - وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، شنت نقابات الرعاية الصحية في البلاد سلسلة من الإضرابات، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر، مطالبة بإجراء زيادات في المرتبات وإعادة النظر في أوضاعهم. وبغية تيسير المفاوضات مع النقابات، عينت الحكومة وسيطا في شباط/فبراير، مما أسفر في ٧ نيسان/أبريل عن توقيع اتفاق بين الحكومة وبعض نقابات الرعاية الصحية بشأن الوضع الخاص للعاملين في مجال الرعاية الصحية ومرتباتهم وشروط الخدمة الخاصة بهم. بيد أن نقابات الأطباء أعربت عن تحفظاتها على الاتفاق الثاني وواصلت إضرابها. ولم تسفر المفاوضات المطولة بين الحكومة ونقابات الأطباء عن نتيجة حاسمة.

خامسا - بعثة التقييم التقني

٦٢ - قاد الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند مولي، بعثة التقييم التقني المتعددة التخصصات التي زارت بوروندي في الفترة من ٢ إلى ١٢ آذار/مارس. وكان ضمن المشاركين في البعثة ممثلون عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق عمليات التنمية. وشارك أيضا في أعمال البعثة ممثلو كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، في بوروندي. وشارك البنك الدولي بصفة مراقب.

٦٣ - وتشاورت بعثة التقييم التقني مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بمن في ذلك الرئيس نكورونزيزا، ووزراء الخارجية، والأمن العام، والداخلية، والعدل، وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، والحكم الرشيد، والتضامن الوطني، ورئيسا الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، ورئيس أركان قوات الدفاع الوطني، والمدعي العام العسكري، والمدير العام والمفتش العام للشرطة الوطنية البوروندية، ومستشارو رئيس الجمهورية، ورئيس فريق التنسيق التقني المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورئيس نقابة المحامين في بوروندي، وأعضاء الحكومة في اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام، وأعضاء اللجنة الوطنية لنزع سلاح المدنيين، وممثلو الأحزاب السياسية، وممثلو المجتمع المدني في بوروندي والجماعات الدينية، وكذلك بعض أعضاء مجلس باشينغانتاهي الذي يضم لفيفاً من الشيوخ يمارسون الوسائل التقليدية لحل النزاعات.

٦٤ - واجتمعت البعثة أيضا مع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والممثل المقيم للبنك الدولي، وممثل المفوضية الأوروبية، وسائر ممثلي السلك الدبلوماسي، ورئيس الآلية المشتركة للتحقق والرصد، وأعضاء منظمات دولية غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، زارت البعثة منطقة التجمع في روبيرا، في مقاطعة بوبانزا، حيث تجمّع عناصر من قوات التحرير الوطنية لأغراض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي مقاطعة انغوزي، حيث يقع أحد المكاتب الميدانية الثلاثة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

ألف - تقييم الحالة العامة

٦٥ - أحاطت بعثة التقييم التقني علماً بما تحقق من نجاحات مهمة على مسار عملية السلام أثناء الزيارة وبعدها، وما حصل من تطورات مشجعة على صعيد الأعمال التحضيرية لتنظيم انتخابات عام ٢٠١٠. بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز، رأت البعثة بأن الحالة في بوروندي لا تزال هشة، وأن عمليات توطيد السلام والأمن ما برحت تواجه بعض التحديات، ولا سيما بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بالعمليات التالية، التي سبق وصفها في فروع سابقة من هذا التقرير: (أ) نزع سلاح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإدماج بعضهم في قوات الأمن البوروندية، إضافة إلى ضرورة التصدي لمسألة إعادة الإدماج على المدى الأطول أجلاً لتلك الأعداد الكبيرة وللمقاتلين المسرحين في السابق، بالإضافة إلى اللاجئين العائدين وغيرهم؛ (ب) والأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٠؛ (ج) والمشاورات الوطنية الجارية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وتزداد هذه

التحديات تفاقما من جراء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة الصعوبة في بوروندي، بما في ذلك أزمة الغذاء العالمية والإجهاد البيئي.

٦٦ - ولاحظت البعثة أن عددا من المؤسسات الوطنية التي يتوخاها الدستور ويمكن أن تسهم في درء نشوب النزاعات، من قبيل مكتب أمين المظالم، ومجلس الأمن القومي، والمجلس الوطني من أجل الوحدة الوطنية والمصالحة، إما أنها لم تنشأ بعد أو أنها ليست في طور التشغيل وقد تحتاج إلى الدعم لتعزيز استقلاليتها وفعاليتها. وهذا يشمل أيضا مؤسسات أخرى كانت الحكومة قد تعهدت بإنشائها، ولا سيما اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

٦٧ - ويدل التقدم المحرز في الآونة الأخيرة في عملية السلام على أن العديد من المخاطر المرتبطة بالتأخير في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل قد انحسرت. بيد أن البعثة رأت أيضا أن الفترة الانتخابية تحمل في طياتها عددا من التحديات فيما يتصل بالحفاظ على المكاسب المحققة في عملية السلام. وللتقليل من هذه التحديات إلى الحد الأدنى، من اللازم ضمان تنظيم عملية ذات مصداقية، من شأنها أن تشجع على المشاركة على نطاق واسع، بما في ذلك قوات التحرير الوطنية، وتسهم في قبول نتائج الاقتراع بشكل واسع.

باء - التوجه المستقبلي للمكتب

٦٨ - في ضوء المخاطر التي قد تسهم في عكس مسار التقدم المحرز في عملية توطيد السلام، شدد العديد من أصحاب المصلحة على ضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة في بوروندي. وأقرت البعثة أيضا أنه في الوقت الذي أنجزت فيه غالبية مهام توطيد السلام، ما زالت بعض التحديات قائمة، بما في ذلك تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وإعادة إدماجهم، إضافة إلى إدماج بعض عناصرها بشكل كامل ضمن قوات الدفاع والأمن.

٦٩ - وأجرت البعثة تقييما للتقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، المحددة في الإضافة إلى التقرير السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429/Add.1)، وأحاطت علما بقرار المجلس ١٧١٩ (٢٠٠٦). وتشمل النقاط المرجعية المجالات التالية: (أ) توطيد السلام والحكم الديمقراطي؛ (ب) وإصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المدنيين؛ (ج) وحقوق الإنسان والعدالة؛ (د) والمعلومات والاتصالات؛ (ه) وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧٠ - وأبلغت الحكومة البعثة بأن تلك النقاط المرجعية تقع ضمن أولوياتها المتعلقة بمواصلة دعم الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شددت الحكومة على ضرورة مواصلة الدعم المقدم في قطاعي الأمن والعدالة، وفي مجالي حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وإلى عدد من المؤسسات المهمة، مثل البرلمان. وطلبت الحكومة أيضا إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في الترويج لبناء ثقافة الديمقراطية وتوفير التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في المرحلة المفضية إلى الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الحكومة على ضرورة تعزيز تكامل الأمم المتحدة، والتنسيق مع النظراء الوطنيين، وحشد الموارد من أجل التنمية في بوروندي.

٧١ - وأكد النظراء الوطنيون والشركاء الدوليون للبعثة ضرورة تقديم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية لتنظيم انتخابات عام ٢٠١٠. بيد أنه ما زال يتعين أن تقدم حكومة بوروندي طلبا للحصول على المساعدة الانتخابية. وعليه، لم تتضح بعد معالم طابع أي مشاركة ممكنة للأمم المتحدة ومداها وتوقيتها. وأخطر ممثلو الحكومة البعثة بأنه من المرجح أن يكون على رأس الأولويات تقديم المساعدة إلى لجنة الانتخابات التي أدى أعضاؤها القسم في الآونة الأخيرة، والتي ستجري تقييما عاما للاحتياجات المحددة.

جيم - أولويات لتنفيذ الولاية

٧٢ - أوصت بعثة التقييم التقني بأن يبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في غضون الأشهر المقبلة، في تحويل تركيزه والنظر في إعادة تشكيل القدرات وتعميق التكامل. وقد تم تقييم الأولويات التالية من حيث تنفيذ الولاية والتوجه المستقبلي للمكتب:

(أ) ينبغي للمكتب أن يوازن بين تنفيذ العناصر السياسية والاستراتيجية لولايته مع مشاركة أكثر انتقائية في تنفيذ المشاريع، حيث أن معظم الأنشطة الممولة من صندوق بناء السلام تقترب من نهايتها. ومن حيث استمرار أي مشاركة في أنشطة المشاريع، يُوصى بأن يركز المكتب على تلك الأنشطة المتصلة بالحوار السياسي وتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، ومنع النزاع، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، ونزع سلاح المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن. وهي مجالات طلبت الحكومة الحصول على دعم إضافي في عددٍ منها؛

(ب) وأبلغت بعثة التقييم التقني بأنه ستكون هناك حاجة لإعادة هيكلة المكتب بعض الشيء، أو إعادة ترتيب أولويات المهام، ضمن حدود الموارد المأذون بها، لكي يستجيب المكتب بفعالية لتطورات الوضع فيما يتعلق بعملية السلام والانتخابات، وكذلك فيما يتعلق بطلب الحكومة للحصول على مزيد من المساعدة في مجالات معينة؛

(ج) وافقت بعثة التقييم التقني على أن يستمر المكتب في استخدام ولايته المتعلقة بتسهيل الحوار السياسي ومنع النزاعات، وأن يقوم كذلك بلعب دور استباقي واستراتيجي أكثر في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لعملية توطيد السلام. وسيستمر المكتب في الاضطلاع بهذه الولاية من خلال تمكين الجهات الفاعلة الوطنية، وبشكل مباشر من خلال استخدام مساعيه الحميدة؛

(د) وأوصت البعثة بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي، في إطار ولاية كلٍ منهما، بدعم الحكومة بفعالية أكبر في زيادة قدرتها على التنسيق وتعزيز قيادتها لآليات تنسيق محددة؛

(هـ) ومن أجل زيادة فعالية المكتب ومنظومة الأمم المتحدة، أوصت البعثة بتعميق التكامل من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- ينبغي تعزيز دعم الممثل التنفيذي للأمين العام، بصفته المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة.
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المكتب، أن يقوما بتحديد نهج ”توحيد الأداء“ من أجل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤).
- ينبغي للمكتب ومنظومة الأمم المتحدة أن يضعا الصيغة النهائية لاستراتيجية مشتركة للاتصالات الاستراتيجية وتعبئة الموارد.

(و) وقد رأت البعثة بأنه ينبغي للمكتب ومنظومة الأمم المتحدة أن يعطيا الأولوية لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، الذي يمثل الصلة التي تربط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين التنمية الطويلة المدى. وقد اتُفِقَ على أن هذا هو أحد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي فيها منح مزيد من التشجيع أو التيسير للمواءمة بين الشركاء.

دال - عملية السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٣ - ترى بعثة التقييم التقني أن المشاركة المستمرة من جانب الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية، بما في ذلك جنوب أفريقيا، تظل أمرا بالغ الأهمية لاستدامة واستقرار عملية السلام، كما أن ترتيبات المتابعة لرصد عملية السلام ومرافقتها طيلة الدورة الانتخابية هي أمر ضروري. وستتطلب المشاركة المتواصلة من جانب المنطقة دعما من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي الأوسع.

٧٤ - وشددت البعثة على الحاجة لتعزيز التنسيق بين العديد من الشركاء المنخرطين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن إنشاء منتديات للحوار والتنسيق بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتيسير أو تشجيع من المكتب، سيساعد في التصدي لتحديات التنسيق. وقد اتفقت البعثة والمكتب على أن يستخدم المكتب مساعيه الحميدة لإحراز تقدم في العملية، وأن يسعى في نفس الوقت أيضا إلى المساعدة في إعادة إنشاء برامج وطنية شاملة لتنسيق وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

سادسا - ملاحظات

٧٥ - أحرزت بوروندي، خلال الفترة قيد الاستعراض، تقدما جديرا بالثناء في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، ووضع الأسس اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق السياسي المتحسن، تمتلك بوروندي الفرصة للانتهاء من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والاستمرار في اتخاذ خطوات لتحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب، وإجراء مشاورات بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحقيق المعايير الأخرى التي اعتمدت في القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦) عند إنشاء المكتب، من حيث إصلاح قطاعي العدالة والأمن، ونزع سلاح المدنيين، والحكم الديمقراطي، وكذلك دعم انتعاش المجتمع. والتقدم في جميع هذه المجالات ضروري لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات المقبلة، كما أنه ضروري في وضع الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٦ - وإنني أُرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلاني بوجمبورا المؤرخين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ولا سيما نزع السلاح الرسمي لقوات التحرير الوطنية واعتمادها كحزب سياسي. وإن تخلي قوات التحرير الوطنية عن النزاع المسلح هو تطور هام يمهد الطريق لمشاركتها في العملية الديمقراطية. وأحث الحكومة وقوات التحرير الوطنية على مواصلة جهودهما لمعالجة ما تبقى من تحديات في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وخصوصا الانتهاء من تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية، وإدماج تلك القوات في المؤسسات الوطنية.

٧٧ - وأثني على الجهود التعاونية الوطنية والدولية التي أدت إلى فصل الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر حكومة بوروندي، وقيادة قوات التحرير الوطنية والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي الذين أسهموا جميعا في هذه

الخطوة المشجعة للغاية من أجل إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وجمع شملهم بأسرهم.

٧٨ - وأود أن أعرب عن امتناني العميق للاتحاد الأفريقي، وللمبادرة الإقليمية للسلام، ولعملية التيسير من جانب جنوب أفريقيا، والمديرية السياسية وغيرها من الشركاء في بوروندي على مشاركتهم التي لا يصيبها الوهن في دعم جهود توطيد السلام في بوروندي.

٧٩ - وعلى الرغم من أن ولاية الميسر من المتوقع أن تنتهي في حزيران/يونيه، فإن الجهود التي تبذلها المنطقة والمجتمع الدولي لا تزال ضرورية من أجل إنجاح عملية السلام. وإنني أرحب بالمؤشرات التي تدل على أن المبادرة الإقليمية، بما في ذلك جنوب أفريقيا، ستظل تعمل من أجل المساعدة في رصد مكاسب عملية السلام والمحافظة عليها خلال الفترة المقبلة. وفيما يخص ترتيبات المتابعة، فإنني أشجع المبادرة الإقليمية على أن تنظر في الإبقاء على مبعوث رفيع المستوى مثل الميسر. فالوجود المستمر لهذا المبعوث على أرض الواقع، على الأقل لفترات زمنية معينة، سيكون مفيدا.

٨٠ - وأُرحب بالالتزام من جانب الاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا بتمديد ولاية فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي حتى موعد تصفيتها في حزيران/يونيه، والتي تدعم المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمقاتلي قوات التحرير الوطنية. وإذا تأخر إكمال هذه المرحلة من العملية إلى ما بعد حزيران/يونيه، فإنني أشجع حكومة جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بقوة للنظر في تمديد آخر لهذا الترتيب.

٨١ - وفي ضوء التحديات المستمرة والمهام غير المستكملة المحددة في هذا التقرير، أوصي بأن تظل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دون تغيير في هذا الوقت، مع التركيز بصفة رئيسية على تقديم الدعم لإتمام عملية السلام، وتيسير ودعم بناء السلام، فضلا عن غيرها من المجالات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن في القرار ١٨٥٨ (٢٠٠٨).

٨٢ - وأوْصَى العديد من محاوري بعثة التقييم التقني، بما في ذلك الجهات المعنية الوطنية والدولية، بقوة بالإبقاء على المكتب في قوته الكاملة حتى بعد انتهاء الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٠. وهذا من شأنه أن يساعد على ضمان استمرار الأمم المتحدة في مشاركتها وتقديمها للدعم بينما تواصل بوروندي توطيد السلم والأمن. وأعتزم التشاور مع حكومة بوروندي بشأن وجود الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتقديم توصيات في هذا الشأن في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن. ومع التسليم بأن الانتخابات ستمثل معلما هاما، فإنه ينبغي أن يبدأ التخطيط لأنشطة الأمم المتحدة التي تعقب

الانتخابات قبل ذلك التاريخ بمدة كبيرة، للسماح بالتشاور التام والتحضير الكافي، وينبغي، في جملة أمور، أن يتناول التخطيط أدوار جميع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٨٣ - وأثني على إنشاء الحكومة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من خلال عملية تشاور شاملة، وهي خطوة أولى مهمة نحو بناء الثقة في العملية الانتخابية. كما أشجع الحكومة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشفافية والحفاظ على الأمن. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد استعدادها للمساعدة في هذا الصدد.

٨٤ - وما زال هناك الكثير الذي يتعين على البوروندين القيام به لكي يكونوا قادرين على التمتع بالممارسة الكاملة لحقوقهم الإنسانية. وأحث الحكومة على عدم ادخار أي جهد عند إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان امتثالا للمعايير الدولية، وكذلك المؤسسات الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى توطيد المصالحة الوطنية وسيادة القانون.

٨٥ - ويساورني القلق بشأن العديد من الحالات المبلغ عنها التي تفيد بتعطيل أنشطة الأحزاب السياسية المعارضة من جانب المسؤولين التابعين للحزب الحاكم. وأشجع السلطات على معاملة جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة بموجب القانون البوروندي، وعلى احترام الحق في حرية التعبير والتجمع المنصوص عليها في الدستور وفقا للمعايير الدولية.

٨٦ - كما أن التأخيرات المستمرة في التحضير للمشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية هي أيضا مثيرة للقلق. فعقد هذه المشاورات في الوقت المحدد لها هو أمر حيوي لإرساء أسس المصالحة الوطنية.

٨٧ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، مساعدة الحكومة على سن إصلاحات أمنية قطاعية، واستكمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن قيام الحكومة والبنك الدولي والشركاء الآخرين بإنشاء آلية انتقالية للتسريح وإعادة الإدماج عقب إغلاق برنامج البنك الدولي المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج هو تطور يستحق الترحيب. وأُثني على مختلف الشركاء الذين ساهموا حتى الآن في دعم تجميع مقاتلي قوات التحرير الوطنية، والتحقق منهم، ونزع سلاحهم، فضلا عن المهام التحضيرية الأخرى التي أدت إلى تسريح وإعادة إدماج أولئك المقاتلين، وتجهيز الكبار المرتبطين بالحركة. وأشجع الآخرين على المساعدة في معالجة الثغرات التمويلية التي قد لا تزال قائمة. كما أحث الحكومة، بالتعاون مع شركائها، على وضع استراتيجية لإعادة الدمج المستدامة للمقاتلين المسرحين، واللاجئين العائدين والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. إن إعادة الإدماج الطويلة الأمد هي أمر ضروري لتوطيد المكاسب من عملية نزع السلاح والتسريح وغيرها من العمليات ذات الصلة.

٨٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة، الذين استمروا، تحت قيادة ممثلي التنفيذي لبوروندي، يوسف محمود، في العمل دون كلل من أجل قضية السلام في بوروندي. كما أعرب عن امتناني، بنفس القدر، للمنظمات غير الحكومية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على التزامهم الثابت وتبرعاتهم السخية لبوروندي.